

آيار عام 2019

البيان المشترك لتحالف الحرية على الإنترنت (FOC) حول الدفاع عن الفضاء المدني على الإنترنت

أيار عام 2019

البيان المشترك لتحالف الحرية على الإنترنت (FOC)

حول الدفاع عن الفضاء المدني على الإنترنت

الموضوع

يشعر تحالف الحرية على الإنترنت (FOC) بقلق بالغ إزاء تقلص المساحات المدنية والديمقراطية على الإنترنت نتيجة لعرقلة الدولة لحرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، لا سيما فيما يتعلق والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني. تُعد إعاقة هذه الحقوق برعاية الدولة تحديًا مباشرًا لهدف التحالف المتمثل في حماية وتعزيز كل من ممارسة حقوق الإنسان على الإنترنت وإنترنت مفتوح وقابل للتشغيل المتبادل، كما تم التأكيد عليه في "مؤتمر تالين" الخاص بالتحالف. يشكل الفضاء المدني القوي والمحمي عنصراً أساسياً لمجتمعات ديمقراطية مسؤولة ودامجة ومتجاوبة.

يدرك التحالف أن الفضاء المدني على الإنترنت جزء لا يتجزأ من مساحة مدنية نابضة بالحياة خارج الإنترنت. يؤكد التحالف من جديد أن للأفراد الحق، بشكل فردي وبالأشتراك مع الآخرين في تعزيز والسعي من أجل حماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية ويؤكد على وجوب حماية هذه الحقوق على الإنترنت تماماً كما هي محمية خارج الإنترنت.

المدافعون عن حقوق الإنسان هم أفراد أو مجموعات، يشاركون في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بصفتهن الشخصية أو المهنية وبطريقة سلمية. يعد عمل المدافعين عن حقوق الإنسان أمراً حاسماً لحماية الحقوق المذكورة أعلاه وتعزيز الإدماج بين الجنسين والمساواة والتنوع، فضلاً عن دعم الديمقراطية وسيادة القانون وهو أمر ضروري لازدهار المجتمع.

في هذا البيان، يأخذ التحالف بعين الاعتبار مصطلح الفضاء المدني على نطاق واسع لوصف المكان، الملموس على الإنترنت والقانوني، حيث يمارس الأفراد حقوقهم. تتأثر شبكة الإنترنت بشكل متزايد بالتقنيات الرقمية، التي توفر فرصاً لممارسة حقوق الإنسان، ولكنها تفرض أيضاً تحديات خطيرة أمام أعمالها.

سهل الإنترنت على المدافعين عن حقوق الإنسان القيام بعملهم. في السنوات الأخيرة، أصبح أداة لا تقدر بثمن للأفراد للمشاركة في الحوكمة؛ تنظيم وتنسيق الاحتجاجات العامة وحملات المناصرة؛ ولتسليط الضوء على قضايا حقوق الإنسان التي قد تفقد اهتمام الصالح العام. يمكن أن تخلق فرصاً للمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك أولئك الذين ينتمون إلى المجتمعات المهمشة، لتحديد آثار تقلص الفضاء المدني الملموس في عملهم لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وأن تبدي اعتراضها ضد الحكومات التي تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان. يسمح الإنترنت لهؤلاء الأفراد بالالتقاء والعثور على معلومات لم تكن متاحة أو يتعذر الوصول إليها سابقاً والوصول إلى شريحة أوسع من الناس.

وعلى خلاف ذلك، يمكن للحكومات أن تخترق الإنترنت أو تحيده أو تستغله لخلق أشكال إضافية وجديدة من القيود على ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. وهذا له تأثير ضار على المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني.

يتم استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان بالعديد من الدول من خلال المضايقات والتهديدات والمعلومات المضللة التي تدعمها الدولة والاعتقالات بسبب عملهم في مجال حقوق الإنسان. في بعض الحالات، أصبح المدافعون عن حقوق الإنسان ضحايا لعمليات قتل خارج نطاق القانون بسبب التزامهم بتعزيز حقوق الإنسان.

للقمع على الإنترنت آثار ضارة، خاصةً على المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يأتون أو يسعون لحماية المجتمعات المهمشة. غالباً ما يتم استهدافهم وفرض قيود عليهم تمنعهم من ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهم، مما يتسبب في معاناتهم من عواقب وخيمة بشكل

غير متناسب. بالنسبة للدفاعات الإنثاء عن حقوق الإنسان، على سبيل المثال، يمكن أن تكون المخاطر على الإنترنت غير متناسبة لأن الهجمات ضدهم وضد منظماتهم، كما تظهر الأدلة التجريبية، غالباً ما تكون جنسية ومتكررة أكثر من نظرائهم الذكور.

الاتجاهات الحديثة التي تهدد الفضاء المدني على الإنترنت

القوانين والسياسات التي تؤثر على الفضاء المدني على الإنترنت

خلق وجود المجتمع المدني على الإنترنت مساحة للنشطاء لمحاسبة المسؤولين الحكوميين على أفعالهم. أدخلت العديد من الحكومات وفرضت قوانين ولوائح وسياسات تقيد بشكل غير ملائم الفضاء المدني بشكل مباشر وغير مباشر. أدت مثل هذه الإجراءات إلى حجب الإنترنت وإلغاء حسابات أفراد وقيود لا داعي لها على البرامج والتطبيقات والرقابة من خلال الرقابة والحجب. على وجه الخصوص، لا تزال المواقع الإلكترونية التي تنشر حقوق الإنسان أو تروج لها أو تناقشها، هدفاً للرقابة والحجب التعسفي. والمشكلة متركرة بشكل خاص في الدول التي تفتقر إلى حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون وهياكل الحكم الخاضعة للمساءلة.

يشعر التحالف بالقلق من أن بعض الحكومات بتجاهلهم سيادة القانون، قد أساءوا استخدام القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال والأمن القومي والجرائم الإلكترونية والأمن السبيرياني لاستهداف وإسكات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. يجب أن تحترم جميع تشريعات وأنشطة مكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية دائماً واجبات والتزامات حقوق الإنسان. في العديد من الحالات، تم جعل قوانين مكافحة الإرهاب والأمن القومي أداة لمقاضاة الصحفيين لقمع عملهم. في حين تم تطبيق قوانين مكافحة جرائم الإنترنت بطريقة تستهدف المعارضة على الإنترنت.

قوانين وسياسات للحد من التشفير وإخفاء الهوية على الإنترنت

يمكن لبرامج التشفير وإخفاء الهوية أن تسهل السلامة الرقمية للمدافعين عن حقوق الإنسان. قد تسعى بعض الحكومات القمعية إلى تقويض عمل المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال الحد من استخدام التشفير وبرامج إخفاء الهوية دون مبرر.

تثير هذه القيود مخاوف بشأن تفويض حماية الخصوصية بشكل غير لائق وإعاقة حق المدافعين عن حقوق الإنسان في حرية التعبير. بما في ذلك حرية البحث عن المعلومات وتلقيها ونقلها والحق في حرية تكوين الجمعيات. كما تم استخدام برامج التشفير وإخفاء الهوية من قبل المجرمين وغيرهم لإخفاء الأنشطة الخبيثة والتهرب من القانون، مما يتطلب من الدول معالجة آثارها على الأمن القومي وإنفاذ القانون بشكل فعال. يجب أن تكون أي قيود حكومية على التشفير وإخفاء الهوية متسقة مع الالتزامات القانونية الدولية للدولة. على وجه الخصوص، يجب ألا يكون التدخل في الخصوصية تعسفياً أو غير قانوني.

استخدام الإنترنت لمضايقة وترهيب المجتمع المدني

يعرب التحالف عن قلقه إزاء الإجراءات الفنية التي تتخذها الجهات الخبيثة للوصول إلى المعلومات الخاصة واستخدام البرمجيات الروبوتية والمتصيدين ومجموعات التصيد ونشر معلومات مضللة واستهداف دقيق لتشويه سمعة المدافعين عن الحقوق الإنسان أو مضايقتهم أو ترهيبهم أو تهديدهم أو حذفهم من النظام تماماً. تتعرض الدفاعات الإنثاء عن حقوق الإنسان بشكل خاص للخطر في هذه الحالات.

دعوة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة

يؤمن التحالف إيماناً راسخاً بقيمة الفضاء المدني الديمقراطي والحر المفتوح، بما في ذلك الإنترنت وآثاره الإيجابية على الاستقرار السياسي على المدى الطويل. يدعو التحالف جميع الحكومات إلى تعزيز الفضاء المدني الحيوي والمرن، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية وسيادة القانون، بما يتفق مع التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على وجه الخصوص وهو أمر أساسي لصيانة وتطوير إنترنت مفتوح وقابل للتشغيل المتبادل وموثوق وآمن.

مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الدولية للدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يطالب التحالف بأن:

(أ) أن يعمل جميع أصحاب المصلحة معاً لضمان تصميم الإنترنت وإدارته بطريقة تحترم حقوق الإنسان وتمكن الأفراد من الانخراط في الفضاء المدني؛

(ب) على الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمجتمع المدني العمل معاً نحو نهج مشترك قائم على أساس راسخ في احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، لتقييم ودعم الجهود التي تقدمها الدولة التي تهدف إلى معالجة تقييد المجتمع المدني دون داع والممارسات التجارية التي تساهم بشكل غير لائق في أو تسهل أو تسبب التقييد.

القوانين والسياسات التي تؤثر عن قصد أو بغير قصد على الفضاء المدني

يطالب التحالف جميع الحكومات بالامتناع عن سن قوانين وتنفيذ سياسات تقيّد الفضاء المدني دون مبرر.

يجب على الحكومات التشاور حيثما أمكن مع المجتمع المدني في تطوير القوانين والسياسات، بما في ذلك تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب والأمن القومي والجرائم الإلكترونية والأمن السيبراني. وكذلك تلك التي تؤثر على التشفير وإخفاء الهوية على الإنترنت، للمساعدة في ضمان اتساق هذه القوانين والسياسات مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يدعو التحالف جميع الحكومات إلى الامتناع عن استخدام تدابير وقوانين مكافحة الإرهاب والأمن القومي والجرائم الإلكترونية والأمن السيبراني ومكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية للأحد من قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان عن ممارسة حقوقهم الإنسانية. يجب تقييم أي تشريع من هذا القبيل، جديداً كان أم قائماً، من حيث الآثار الضارة المحتملة على حقوق الإنسان.

يشجع التحالف الحكومات على حماية الفضاء المدني وتعزيزه من خلال سن القوانين والسياسات التي توسع الوصول إلى التقنيات الناشئة مثل المدونات وتطبيقات المراسلة الخاصة والخدمات المتميزة بدلاً من تقييد استخدامها من خلال تجاوز اللوائح وفرض عبء قيود امتثال تمنع الوصول إلى هذه التقنيات.

يدرك التحالف الدور المهم لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في احترام حقوق الإنسان. يشجع التحالف الشركات على الانخراط في مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين واستكشاف أفضل الممارسات بما يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

خلفية عن تحالف الحرية على الإنترنت

إن تحالف الحرية على الإنترنت (FOC) هو تحالف متعدد الأطراف يتكون من 30 حكومة تتعاون في تعزيز حرية الإنترنت في جميع أنحاء العالم. يوفر التحالف منتديات للحكومات ذات التفكير المماثل لتنسيق الجهود والعمل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين على الإنترنت لدعم قدرة الأفراد على ممارسة حقوقهم الإنسانية والحريات الأساسية الخاصة بهم على الإنترنت. يدعو التحالف جميع الدول التي تدعم الإنترنت المنفتح للتبادل للانضمام إليهم.

تأسست مهمة ورؤية التحالف من مبدأ أن نفس الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص خارج مجال الإنترنت يجب أيضاً حمايتها على الإنترنت؛ مفهوم رائد تم تحديده في الأصل في إعلان لاهاي التأسيسي، وتم التأكيد عليه مجدداً في مرجعيات نيروبي ومؤتمر تالين وبيان سان خوسيه وتم تأكيده أيضاً في قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في القرارات رقم 8/20 و 13/26 و 16/28 و 32 / 13.

تم تبنيه في 5 تموز عام 2012 و 26 حزيران عام 2014 و 26 آذار عام 2015 و 1 تموز عام 2016 بالترتيب المذكور وكذلك القرارات رقم 167/68 و 166/69 و 199/71 التي تم تبنيتها بالإجماع من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة على التوالي في 18 كانون الأول عام 2013 وفي 18 كانون الأول عام 2014، و 19 كانون الأول عام 2016.

يسعى التحالف إلى تحديد أفضل الممارسات فيما يتعلق بتطبيق تعهدات والتزامات حقوق الإنسان على الصعيد الإلكتروني المتطور، بالإضافة إلى لفت الانتباه إلى الظروف التي تقوض تلك الحقوق.

يوفر التحالف ، من خلال شراكة المدافعين الرقميين، استجابة سريعة لمجموعة من التهديدات التي تهدد حرية الإنترنت؛ من دعم المدونين والنشطاء على الإنترنت الذين يجدون أنفسهم تحت هجوم رقمي، إلى مساعدتهم على ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهم على الإنترنت في بيئات قمعية على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول شراكة المدافعين الرقميين يمكنكم زيارة الموقع التالي:

<http://www.digitaldefenders.org>

www.freedomonlinecoalition.com

twitter.com/FO_Coalition